الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن يجب دخولها بل
تذ يجب تركها كما في المثال المذكور وقضية كلامه في
الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدائية وصرح في
الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب
بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وغيرة للخلاف
تظهر فيما تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها الابتداء
كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها ومثل
ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس
لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول
على الجمل الاسمية وسميت لا التبرئة لانها تدل على نفي
الجنس فكانها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا
الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس
لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم
ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى
التعبير بلا المحمولة على ان كما قلناه لابن مالك في تكثير
على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس
وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما

الثانية

الثانية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس
وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي
الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل
عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها و
بين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين وانهما
اشار بقوله ولكن عما لها خاص بالنكرات المتصلة بها
فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما
يناسبه ولا في النكرة منفصلة فاذا وجدت هذه
الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان تكررت
ثم اسمها ان كان مضافا فنحو لا صاحب علم ممقوت
او شبيها فنحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين
درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق
والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه
سواء كان ذلك الشيء مرفوعا ام منصوبا ام
مجرورا وانما سمي ذلك شبيها بالمضاف لحمله
فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف
الى نكرة ولا شبهه بان كان مفردا ومثنى ومجموعا
بني معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى
او لفظا فقط وجمع تكسير لمذكر او مونث بني

مبغوض فيه